

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: انعكاسات تطبيق قانون التظاهر في مصر

مقدمة الحلقة: ليلي الشخلي

ضيوف الحلقة:

- محمد عادل/قيادي في حركة ٦ إبريل- القاهرة

- محمد السطوحى/كاتب ومحلل سياسي

- جو ستورك/منظمة هيومن رايتس ووتش

- إسلام لطفي/ناشط سياسي

تاريخ الحلقة: ٢٩/١١/٢٠١٣

المحاور:

- اختبار حقيقي لكل القوى السياسية

- قبضة أمنية تجمع الأضداد

- رد فعل الدول الخارجية على قانون التظاهر

- حكومة فاشلة وقضاء مسيس

- سلطة الانقلاب والاعتقالات العشوائية للناشطين

- الاستحقاق الانتخابي ودرجة الاستعداد له

ليلى الشخلي: حياكم الله وأهلاً بكم إلى حديث الثورة نُخصّصه لاستطلاع الأوضاع في مصر في ضوء ما أعتبر اختباراً سياسياً وميدانياً لمختلف القوى أولاً للسلطات ومدى حفاظها على شعبيتها بعد أن وضعت ثقلها على الأرض لتطبيق أحكام قانون التظاهر خاصة في جمعة جديدة هيمنت عليها المصادمات في الشوارع بين المتظاهرين وقوات

الأمن، وهو اختبار للقوى الرافضة أيضاً للانقلاب والمنددة بقانون التظاهر للتوصل بالفعل إلى شعارات ومقولات جامعة، اختبار كذلك للقوى المدنية ولنشطاء وضعوا رهاناتهم على وعود انتقال ديمقراطي وخريطة طريق انتهت بعدد منهم إلى ساحات القضاء والتلويح بالملاحقات الأمنية، مشهد مصري يجعلنا نتساءل: هل أصبحت مصر أكثر اقتراباً بالفعل من نداء ثورتها ووعودها؟

[تقرير مسجل]

مريم أوبابيش: يشيعون جثمان الطالب محمد رضا الجواد طالب في كلية الهندسة قُتل برصاص الأمن المصري خلال مظاهرة داخل حرم الجامعة بالقاهرة بيد أن إصرار كثير من المصريين على التظاهر وتحدي القانون الذي يحرمهم من حق الخروج في مسيرات يحيا رغم القتل والاعتقالات، والدليل أن اشتداد القبضة الأمنية بعد صدور القرار المرفوض من قبل أنصار بل وحتى بعض المعادين للإخوان لم توقف المظاهرات، خرج المصريون في جمعة أخرى وتصدّت لهم قوات الأمن بما أوتيت من غاز مسيل للدموع ومياه وعصي، تهديد ووعيد وزير الداخلية المصري بالتعامل بحزم مع أي مسيرة لم يثن الكثيرين عن الاحتجاج ضد قانون أفقد السلطة الحالية بعض أنصارها، عدد المنشقين عن صف دعم الانقلاب قد تزيد خلال الأيام المقبلة بالنظر إلى الأصوات المعارضة والمنتقدة للإجراءات الأخيرة خاصة بعد اعتقال قوات الأمن الناشط علاء عبد الفتاح الذي اشتهر خلال ثورة يناير التي أطاحت بنظام مبارك، التهمة هي خرق قانون التظاهر والتحريض على قطع الطريق، لنفس التهمة أصدرت النيابة العامة أمراً بالقبض أيضاً على مؤسس حركة ٦ إبريل أحمد ماهر، وكان الناشطون تظاهروا أمام مجلس الشورى ضد أي بند في الدستور الجديد ينص على محاكمة المدنيين من قبل محاكم عسكرية، انتقاد بعض مؤيدي الانقلاب لسلطة الانقلاب هذه الأيام تجلّى بشكل واضح منذ محاكمة فتيات الإسكندرية وإصدار أحكام قاسية عليهم، قضية هزت الشارع المصري ومنظمات حقوق الإنسان وجعلت أصوات كانت قبل أسبوع تبجل حكام ما بعد الثالث من يوليو تقول هذا ليس عدلاً ودون قصد يبدو أن الرئيس عدلي منصور نجح في جمع الأضداد ضده وضد وزارة الداخلية سيئة السمعة في عهد مبارك، ما بعد قانون التظاهر قد يجعل الكثيرين يعيدون النظر في جملة "الأسد ما بياكلش ولاده".

[نهاية التقرير]

اختبار حقيقي لكل القوى السياسية

ليلى الشبخلي: لمناقشة هذا الموضوع معنا من لندن الناشط السياسي إسلام لطفي، من نيويورك معنا الكاتب والمحلل السياسي محمد السطوحى، من واشنطن معنا جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، كذلك معنا من القاهرة عبر الهاتف محمد عادل القيادي في حركة ٦ إبريل، وسأبدأ معك محمد عادل ربما لأنكم أكثر طرف معني بهذه المقولة "الأسد ما بياكلش ولاده" هل فعلاً ستعيدون النظر فيها؟

محمد عادل: الوضع حالياً في الشارع صراحة نرى أن عهد مبارك سيرجع، الحكومة تستغل نفس الاتهام أنه في مظاهرات ما فيش تقدم في البلد مش عارفين نقوي البلد عشان في المظاهرات، وكأنه المظاهرات اللي انطلقت من ٢٠٠٥ لحد النهارده عطلت البلد بالعكس هي حكومة فاشلة حكومة مش قادرة إن هي تعمل حاجة فتحاول إن هي تعلق فشلها على إن في مظاهرات تحصل في الشارع وللأسف البعض يُصدق دوت، حكومة الببلاوي لم تستطع إن هي تعمل أي حاجة نفس الصحة نفس الأسعار نفس المرور حتى اللي إحنا واقفين فيه دي الوقت، للأسف إحنا مش قادرين، الحكومة هذه مش قادرة تعمل أي حاجة وبالأخر تُعلق فشلها على مجموعة من الشباب أو مجموعة من النشطاء يعبروا عن رأيهم ويطالبون بحاجة معينة، وللأسف هي دي الحكومة المصرية وهو نفس الكلام اللي كان يقوله نظام مرسي، هو ده نفس الكلام اللي كان يقوله المجلس العسكري، نفس الكلام اللي كان يقوله نظام مبارك، إن في مظاهرات وعايزين تطور البلد والبلد واقفة، فلأسف لما نجي نقول أدينا عينة إنتاج يتضح إن إحنا نلاقي رئيس الوزراء يقول فين اللي وسطناهم للحوار في البلد دي الوقت للأسف بجوا يعلقوا علينا أنه إحنا الفشل وهم أصلاً مش قادرين أنهم يعملوا حاجة للأسف، إحنا النهارده بعد ٣ يوليو قدمنا مليون فكرة لرئاسة الجمهورية لم يتم العمل بها لم يتم تحريكها في أي شكل من الأشكال وفي الآخر هم عايزين يفضلوا ثابت محلك لا يعملوا أي حاجة، ده اللي إحنا عملناه، والنهارده جاين يقولوا أنتم مطلوبين لأنكم ضد القانون وخرقتم القانون، في الآخر هم يتكلموا هم يحبسوا ١٤ يوم و١٥ يوم على ذمة التحقيق وده حتى مخالف لقانون التظاهر أنه لو في

حد خالف في مظاهره يُحبس لا بالعكس هو مجرد غرامة، وفي الآخر..

ليلي الشبخلي: طيب هذا يقودني لسؤالك محمد السطوحى يعني حتى لو افترضنا إنه "الأسد ما بياكلش ولاده" لكن على الأقل يخسرهم واحد وراء واحد، محمد.

محمد السطوحى: يعني هذا الكلام طبعاً صحيح وأنا ذكرت في هذه القناة، أيوه سمعاني؟

ليلي الشبخلي: تفضل.

محمد السطوحى: سمعاني أيوه، يعني أنا طبعاً ذكرت هذا الكلام منذ أيام على هذه القناة إنه للأسف الحكومة فيها قصر نظر شديد هي وضعت من كانوا يساندونها في معسكر الإخوان الآن هم يخرجون للتظاهر ضد الحكومة للأسف هي السياسات من الأساس والرؤية كانت مبنية في طريقة التعامل مع الإخوان أو في طريقة التعامل مع المعارضة منذ البداية، هم غير قادرين على تحقيق أي إنجازات في الشارع على المستوى الاقتصادي على المستوى الاجتماعي على مستوى تحسن ظروف معيشة الناس وبالتالي هذا يصب أيضاً في خانة المعارضة للحكومة المصرية ونفاذ الصبر تجاهها، لن يكفيهم أن يتحججوا بأن هناك حرب ضد الإرهاب أو حرب ضد الإخوان على مدى طويل هذا يصلح على مدى عدة شهور لكنه لن يستمر معهم طويلاً وبالتالي عليهم أن يحققوا إنجازات على الأرض وأيضاً هذا الإنجاز لن يتحقق طالما استمر الوضع الأمني على هذه الهشاشة لأنه لن يعود الاستثمار لن تعود السياحة طالما كان هناك وضع أمني بهذه الصورة، وبالتالي هي حلقة مفرغة تدور فيها الحكومة المصرية الآن وعليهم أن يفكروا في طريقة أخرى للخروج منها.

ليلي الشبخلي: ربما ليست الحكومة المصرية فقط من عليه أن يفكر بطريقة أخرى جو ستورك بالنسبة للنظرة التي كانت موجودة لدى الغرب لدى الولايات المتحدة تحديداً كانت تقسم المجتمع المصري إلى قسم يطالب باستعادة الشرعية وقسم يسيطر عليها، هل ما زالت الأمور بهذه الوضوح بالنسبة لكم؟

جو ستورك: أنا شخصياً تلقيت هذا السؤال وجوابي هو أنه تعلق الأمر بقانون منع التظاهر الذي يتعامل بالتظاهر والمسيرات بصفته أول قانون قدمته الحكومة الجديدة وهو قانون مريع حقاً وهو ينتهك بشكل صارخ لمعايير القانون الإنساني والقانون

الإنساني بشكل عام وهو يمنع إمكانية إجراء أي حملات حرة بالأخص فيما يتعلق بالاقتراع القادم حول الانتخابات النيابية والرئاسية والدستور وبالتالي هو قانون سيء.

ليلى الشبخلي: قانون سيء طبق وهذه الجمعة جمعة استثنائية يعني ليس فقط المظاهرات مستمرة هذا ليس بالجديد ولكنها أول جمعة تستمر فيها التظاهرات بعد سن قانون التظاهر، وسؤالي لك إسلام لطفي يعني في النهاية هذا اختبار لكم كيف جاءت نتيجته من وجهة نظرك؟

إسلام لطفي: طيب بسم الله الرحمن الرحيم أنا بقول قانون التظاهر هذا على ما به من سوءات وعورات إلا إنه كان فرصة جيدة لنزع ورقة التوت الأخيرة عن الانقلاب، المحنة تصهر الجميع وتجعلهم يعودون إلى رشدهم رويداً رويداً الآن في مصر في محك حقيقي كله الآن عارف إنه هو أمام قوة غاشمة الموضوع ليس موضوع حكومة فاشلة في إدارة البلاد كما ذكر محمد عادل أو كما ذكر الأستاذ السطوحي هو نظام شائخ فاسد بقاله أكثر من ٦٠ سنة عندنا في مؤسسة إعلامية فاسدة مسيطر عليها أمنياً، في عندنا شرطة ليس عندها أي قناعة أو نية للاقتناع بأنها تعمل لدى الشعب ولكنها تظن أنها فوق الشعب، عندنا جيش "جمهورية ضباط" كما تم وصفه وهم يرفضون أن يتنازلوا عن ملكهم العضود، في عندنا إشكالية كبيرة جداً جداً إن إحنا عايزين نزيل هذا النظام الفاسد المستمر بقاله ٦٠ سنة ونعيد بناء الدولة كما نراها لا نتكلم عن تفكيك الدولة لكن نتكلم أو نتحدث عن تطهير، الآن قانون التظاهر يدل على العقلية التي تحكم مصر ويكشف كذبة إن انقلاب ٣ يوليو دوت كان من أجل الديمقراطية لأنه هو ببساطة أول قانون يقدمه ويتكلم فيه حول قمع الناس إزاي، ومنع التظاهر الذي أتى بهم إلى السلطة أو التظاهر اللي هم استخدموه ذريعة للوصول إلى السلطة، وبالتالي هو قانون قمعي يكرس لقبضة أمنية ويعكس إزاي هذه المجموعة أو الطغمة الفاسدة التي وصلت إلى الحكم خلفاً للإخوان وخلفاً لطمعة المجلس العسكري الفاسدة وخلفاً لمبارك الفاسد كويس هم يسلموها لبعض فإحنا دي الوقتِ قصاد مشهد إن كل الأوراق تبقى مكشوفة الحقيقة الآن تبقى عارية أمام الناس، في حالة من حالات التقارب أنا راصدها كله يحاول إنه هو ينكرها، الإخوان يرفضون إنهم يعتذروا والثوار يقولون إن إحنا مش عايزين نشغل مع الإخوان ولكن في الآخر وحدة الهدف تقرب الجميع وأنا بقول إن ده مهم، مهم إن يبقى في اتحاد على هدف محدد وأهداف وطنية واضحة الكل يشتغل عليها..

قبضة أمنية تجمع الأضداد

ليلى الشبخلي: خلينا نسمع رأي محمد السطوحى فى هذه النقطة يعنى هل ترى الصورة كذلك محمد السطوحى، النظام أو الحكومة فى غمرة محاولتها لتسجيل نقطة لصالحها بفرض القوة والنظام فى الواقع خسرت نقاط أهمها أن الطرف الآخر يبدو الآن وكأنه يوحد صفوفه، هل توافق؟

محمد السطوحى: يعنى أوافق يعنى نسبياً على هذا الكلام وأنا ذكرته من قبل ولكن أنا أتصور إنه الإشكالية إنه الدولة مرت بمرحلة شبه انهيار خلال السنوات الماضية لم تكن هناك دولة وفى سبيل الرغبة فى استعادة وجود الدولة وهبتها ومكانتها يعنى الكثيرون وأنا أعترف إننى واحد منهم كنا نغمض أعيننا أحياناً عن أخطاء كثيرة ترتكبها السلطات فى مصر لأننا نخشى على وجود هذه الدولة وانهيار مؤسساتها، لكن للأسف إنه بعض السياسات التى تتخذها السلطات فى مصر الآن هى نفسها التى من الممكن أن تؤدى إلى انهيار هذه الدولة، وبالتالي علينا أن نقف ونقول لا عندما نرى إنه هذه السياسات من الممكن بالفعل أن تجر الدولة إلى هوة عميقة يجب أن نحاول أن نتفادها جميعاً، الإشكالية فى مصر هى هذا الاستقطاب الحاد إذا لم ترفع أصابعك الأربعة فأنت انقلابى ومؤيد لإرهاب الدولة وإذا لم تؤيد باستئصال الإخوان المسلمين وتنضم لحزب المفردة فى مصر فأنت يعنى مؤيد لإرهاب الإخوان وبالتالي أنا أعتقد إنه هذه الثنائية الخطيرة التى يعنى شدد المصريين خلال الأشهر الماضية وهى امتداد أيضاً لاستقطاب شهادته العقود الماضية يجب الخروج من هذه الدائرة المغلقة وإلا بالفعل إنه البلد ستتجه إلى المزيد من الانهيار.

ليلى الشبخلي: محمد عادل يعنى ربما مرة أخرى أنتم فى حركة ٦ إبريل أيضاً كان لكم موقف مختلف وكما سمعناك فى البداية تتحدث، فى النهاية قانون التظاهر بالنسبة لكم هل يشكل ربما علامة فارقة أو يعنى نقطة تحول فى الطريقة التى تتعاملون فيها مع ما حدث فى ٣ يوليو؟

محمد عادل: طبعاً يعنى قانون التظاهر يقول بشكل واضح نحن وصلنا للسلطة ومن حقنا إن إحنا نأخذها ولا أحد يحاول إنه هو يحاسبنا على أى حاجة وده طبعاً مخالف لكل القواعد الديمقراطية اللي تكلم عليها الثوار، الحكومة النهاردة تعتمد خيار قمع المظاهرة

للأسف في حالة غياب في تعريف كلمة الإرهاب حيث يتم تبني السياسات الأمنية في القاهرة بأشكال كثيرة جداً وهذا خطأ حذرنا منه وكانت الحاجات دي سبب في إسقاط مبارك للأسف النهارده ترجع وزارة الداخلية مرة ثانية يرجع أمن الدولة مرة ثانية في ممارساته اللي كانت طبيعة جداً لإسقاط كل النظام، خلال الثلاث سنين اللي فاتت كان أمن الدولة هو السبب في إسقاط مبارك بسبب سياساته، وهو السبب في إسقاط المجلس العسكري بسبب إنه هو برضه بيدي تقارير غلط ضد الثورة وضد شباب الثورة وضد مصر أصلاً وزى ما كان وقت المجلس العسكري وفي الآخر برضه كان السبب في إسقاط نظام مرسي لأنه نظام مرسي كان يعتمد على نفس التقارير الأمنية النهاردة بالآخر النائب مصطفى حجازي والنائب الدكتور حسام عيسى يعتمد في كلامه على كلام الوحدات الأمنية، دكتور حسام عيسى أمبارح للأسف يردد نفس كلام الدكتور سعد الكتاتني في البرلمان إن ما فيش خرطوش اللي قتل فيه الشاب في جامعة القاهرة، هذا اللي يحصل على كلِّ بالواقع وفي الآخر الشباب النهاردة اللي كان مع ٣٠ يونيو ونزل وشارك شعر للأسف أنه في تراجع من الدولة أو في تراجع من سلطة ٣٠ يونيو إن هي تبني دولة ديمقراطية فبدأ هو النهاردة يحاول يسترد ثورته مرة ثانية، إحنا شايفين إننا نتجه إلى دولة شارخة نتجه لدولة ليس لها أي علاقة بالديمقراطية نتجه لدولة تهدم الحريات العامة وتهدم فكرة أصلاً العدل الاجتماعي وتوفر العدل الاجتماعي بس للسلطة الموجودة فوق أو للنخبة الموجودة الحاكمة بعيداً عن أي شيء للأسف لقينا مصطلحات كثيرة، لما الناس وصلت للسلطة تغيرت عندهم المصطلحات للأسف أثناء وجودهم الدولة، هم النهاردة يتكلمون عن دولة القانون يتكلموا عن سلطة الدولة وهيبة الدولة وهم اللي يحاولوا إنهم يكتفوا إسقاط الدولة بعين الناس، هم عارفين كويس جداً أنه مش ينفع قانون التظاهر، هم عارفين كويس جداً إن مش ينفع إن في انتخابات بدون توافق مع كل القوى الوطنية عارفين كويس جداً أنه ما فيش دولة تتبني بدون ما كل الناس يحصل من بينها اتفاق، للأسف إنهم بدوا يسمعوا تقارير يعني غريبة جداً لما الناس يا دكتور يستخدموا مصطلحات يا دكتور حازم الببلاوي يتكلموا إنما يحدث بالشارع هو مؤامرة أجنبية وأجندات أجنبية هذا للأسف يدلنا على أن الدولة ترددها تقارير ليس لها علاقة بالواقع، المظاهرات اللي خرجت اليومين اللي فاتوا كانت هي مظاهرات شبابية اللي فوق سن الأربعين فيها يتعد على الأصابع كانت بجد تقول أن

مستقبل هذا الوطن بينيه شبابه، واللي يحاول هو اللي يقتل شبابه أو يعادي شبابه هو حد سيقع لأنه..

رد فعل الدول الخارجية على قانون التظاهر

ليلى الشبخلي: طب خلينا إذا سمحت لي محمد خليني أتوجه لجو ستورك بهذه النقطة يعني هل هذا كاف فعلاً لكي يلفت أنظار الغرب يعني خصوصاً أنه كان يدعم السيسي على أساس هذه النقطة انه سيؤسس لحرريات ولديمقراطيات وما إلى ذلك، أنت قلت أنه انتهاك صارخ لهذه الحقوق ما حدث في الأيام الأخيرة والقانون بحد ذاته قانون التظاهر، ولكن في النهاية هل يمكن أن يؤثر على الموقف الرسمي بأي شكل من الأشكال هل يمكن أن يلعب أي دور بالنسبة لأي ضغوط ممكن أن يمارسها الخارج في هذه المرحلة؟

جو ستورك: أعتقد بأن هذا القانون حظي بهذا التأثير الذي نتحدث عنه فقد شاهدنا بعض التصريحات من واشنطن وبعض الدول الغربية الأخرى كانت تنتقد بشكل واضح هذا القانون وتنتقد أيضاً سلوك الشرطة المصرية تحديداً في يوم الخميس وذلك من خلال قمعها للمتظاهرين السلميين، وبالتالي هذا القانون جلب حتى الساعة الكثير من التعليقات المنتقدة من واشنطن تحديداً أكثر من أي شيء فعلته في الماضي وبالتالي أعتقد أنه من وجهة نظري هذه فقد كان هذا القانون له مفعول عكسي للحكومة التي يقودها السيسي.

ليلى الشبخلي: محمد السطوحى لفت نظري ما قلته قبل قليل أنه حتى شخص مثلك ربما إلى حد ما كان يدافع عن الحكومة عن السيسي إلى حد كبير الآن بدأ يفتح عينيه باستعمال تعبيرك أنت يعني منظمات حقوقية مختلفة كانت تدق ناقوس الخطر لفترة طويلة الآن لا بأس بها، وكل يوم كان الصوت يرتفع، هل تعتقد أن صدى هذه الأصوات ممكن أن تصل فعلاً إلى الجهة المعنية إلى الطرف المعني؟

محمد السطوحى: يعني أرجو أن يكون هناك نوع من الوقفة للتفكير فيما نحن عليه وإلى أين نتجه يعني أنا شخصياً لم أكن أتبنى وجهة نظر السلطات الرسمية في أي وقت من الأوقات ولا أعبر عنهم وهذا دائماً ما أقوله لأنني أفكر وأتحدث كشخص مستقل،

لكن كما ذكرت أنه الدولة تتعرض بالفعل لتهديد حقيقي لمؤسساتها لاستقرارها لثقة الناس في هذه المؤسسات وبالتالي وقوفنا مع استمرار الدولة وقوتها هو الذي يجعلنا أحياناً نتغاضى عن بعض السياسات التي ربما لا نتفق عليها لكننا نجد في النهاية أنه لا بد من الحفاظ على استقرار هذه الدولة وتماسكها، المشكلة أنه هذه السياسات من الممكن بالفعل أن تؤدي إلى الإخلال بهذا التماسك، ومن هنا علينا أن نرفع أصواتنا عندما يحدث ذلك وأنا أتحدث في هذا الإطار ليس في إطار قبولي بما كان يقوم به الإخوان ولا محمد مرسي بالعكس أنا أؤيد وما زلت أؤيد أنه كان لابد من تغيير السلطة القائمة في ظل قيادة محمد مرسي لأنها كانت بالفعل ستؤدي بالبلاد إلى الهاوية، ما زلت أؤيد ما حدث في ٣٠ يونيو والرغبة في هذا التغيير لكن أعتقد انه هذا يعني بالضرورة الموافقة على كل ما تقوم به السلطات في مصر خاصة إذا كان سيؤدي أيضاً نفس المشاكل التي كنا نخشى منها في ظل حكم محمد مرسي هذا ما أراه الآن يجب علينا أن نخرج من هذه الثنائية القضية ليست أن تحب الإخوان أو تكرههم القضية ليست أن تتفق مع السيسي أو لا تتفق معه القضية هي أنه يجب الاتفاق على سياسات يعني فيها الكثير من الحكمة فيها بعض التوافق، أنا أعرف هذه الكلمة حتى للأسف الشديد أصبحت مستهجنة ومكروهة في مصر لكن لا بد من التفكير فيها مصر في حاجة إلى الطريق الثالث في اعتقادي.

حكومة فاشلة وقضاء مسيس

إيلي الشبخلي: طريق ثالث يعني تعتقد أنه في النهاية الحكومة يعني لأي حد تستفز البعض عندما مثلاً هذا الموقف الذي حصل أخيراً بالنسبة لمحاكمة الفتيات الذي يبدو انه هو أثار كل هذه الضجة وأثار حمية الكثيرين للخروج إلى الشارع، قضية قناص العيون محاكمة طويلة وفي النهاية يخرج بثلاث سنوات بينما فتيات بعضهم دون الثامنة عشرة ومحاكمة سريعة جداً وإحدى عشر سنة يعني السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه يعني أليس هناك مثلاً من يشور على القائمين على الوضع الآن بحيث أن هذه المواضيع حتى لو كانت مقبولة في وقت من الأوقات، الآن لم تعد مقبولة تستفز كثيرين حتى من كانوا ربما يقفون مثل الموقف الذي كنت تتحدث عنه محمد؟

محمد السطوحى: يعني هذا نموذج عملي لما أتحدث عنه يعني عندما أتحدث عن

استقرار الدولة ومؤسساتها والثقة في هذه المؤسسات مؤسسة القضاء ولها كل الاحترام هي إحدى هذه المؤسسات الرئيسية في الدولة وسلطة أساسية في الدولة القضائية الآن هي الثقة في هذه المؤسسة لأنه الناس ترى أنه من قتل المتظاهرين على مدى السنوات الثلاثة الماضية لا يدانون ويخرجون براءة من أفسدوا في عهد مبارك يخرجون براءة حتى هذه اللحظة تتم هذه الانتهاكات ولا نجد محاكمات سريعة لهم ولا نجد أحكام ضدهم، بينما نجد أنه مجموعة من الفتيات الصغيرات تحصل كل واحدة منهم على ١١ سنة ماذا يعني ذلك بالنسبة للمواطن العادي؟ القضية ليست قضية إخوان وليست قضية سلطات جديدة في مصر هي قضية استقرار البلد واحترام مؤسساتها ومنها السلطة القضائية.

ليلى الشبخلي: حلو أوصلتنا إلى نقطة مهمة جداً محمد نعم المواجهة مع القضاء وهذا ما أريد أن أتوجه به لإسلام عندما نتحدث عن ساحة جديدة هي الآن ساحة مواجهة مع القضاء أليست هي ربما ساحة أكثر فعالية بالنسبة لكم من الخروج والاحتكام إلى الشارع الذي لا يمكن الوثوق أو التعويل على استمرارية زخمه؟

إسلام لطفي: لا بالعكس يمكن التعويل على الشارع ولا يمكن التعويل على القضاء لأن القضاء بشكل أو بآخر تم تدجينه وأنا بقول أن الدولة فاسدة بقالها ٦٠ سنة والقضاء هو أحد مؤسسات الدولة التي تم محاولة أفسدها وأظن أن يعني المستفيدين في أروقة الحكم على مر السنين نجحوا في هذا إلى حد كبير، إحنا من ٤ سنين كان عندنا ٣٠% من القضاة داخلين عن طريق أنهم ضباط شرطة وذهبوا إلى سلك القضاء وإحنا عارفين أن ضباط الشرطة كلهم إما جايين من عائلات شرطية ولها مصالح أو منافع أو داخلين برشوة فأصلاً المنظومة فيها إشكالية، السؤال الثاني أنا دي الوقت إزاي أنا أدخل معركة قضائية أو قانونية أو أننا ألجأ إلى القضاء عشان ينصفني وهو القضاء أصلاً منحاز ومشارك في انقلاب عسكري فاشي إحنا عندنا كان عندنا مشهد للانقلاب كان السياسي واقف واخذ في يده البابا وشيخ الأزهر وأنا ليست عندي مشكلة باعتبارهم موظفين في الدولة يقبضوا منه، ولكن القضاء اللي بتكلم على استقلالته كان شيخ القضاء رئيس مجلس الأعلى موجود في مشهد الانقلاب وبالتالي القضاء داخل خصم سياسي وبالتالي فهو فقد استقلالته فأنا سأعامل معه باعتباره خصماً سياسياً، والقضاء هو أحد المؤسسات التي يجب أن لا نجعل لها قدسية زائدة، القضاء يكتسب احترامه من

احترامه للناس واحترامه للقانون واحترامه لاستقلاليتته فإذا كان القضاء أو مؤسسة القضاء تمام لا تحترم الناس ولا تحترم معايير حقوق الإنسان ولا تحترم المنصة التي تجلس عليها فإنه فبالتالي تنزع نفسها عن هذه الغلالة من القدسية وتضع نفسها في مرمى المطالبات بالتطهير وبالتغيير اللي إحنا نقول أنها هي المفروض تشمل كل مؤسسات الدولة، الحقيقة دي من الأخطاء الكبيرة اللي إحنا وقعنا فيها بعد ٢٥ يناير إن إحنا كان عندنا عدد كبير من المعارك المؤجلة، الإعلام غير الـ tone بتاعه فقعدنا نقول خلاص الإعلاميين تابوا كان مضغوطا عليهم، القضاء مش قلنا هذا القضاء كان كويس والداخلية كانت تضغط عليه لا واضح أن هو شبكة المصالح أوسع وأعمق مما كنا نتخيل بالتالي أنا بقول التعويل على الشارع التعويل على الناس التعويل على الضمائر الحية التعويل على النخب السياسية الغير فاسدة التي لم تتلوث وأنا حقيقة أعني بهم الشباب وتحديدًا حالياً في هذا الظرف أنا بقول أن الذي يجب أن يحمل لواء التغيير في مصر في هذه الفترة هو الحركة الطلابية الحقيقة كلما ما نزلنا بمنحنا العمر إلى أسفل نلاقي نضج أعلى ودا عكس المألوف، الحاجة الثانية إني أنا أقوله وأؤكد عليه أن النخب السياسية المصرية المعارضة اللي كانت موجودة قبل ثورة ٢٥ يناير هي بشكل أو بآخر جزء من نظام مبارك لو حتى من باب أنهم ارتضوا وأدمنوا لعب السياسية وفقاً للقواعد التي وضعها النظام ووفقاً للنفسية التي كانت سائدة في هذا الوقت، فالحقيقة هم ليس عندهم رغبة حقيقية في التغيير هم أغلبهم يرتضي بالفتات اللي يلقي لهم من النظام والحقيقة دا ظاهر حالياً في الحكومة اللي هي مزيج ما بين يعني أحافير سياسية موجودة من أيام مبارك بالإضافة لفلول وكان ظاهر في حكومة هشام قنديل اللي كان ثلثها فلول تمام وكان ثلثها برضه ناس من قوى سياسية وشوية إخوان، الحقيقة النية في التغيير مش موجودة بشكل حقيقي وعزيمة التغيير أنا بقول موجودة عند الشباب، وثاني بقول أن الحركة الطلابية بصمودها واللي هي بتعلمه دي الوقت أنا بقول أنه هي أنسب وأقدر فصيل بعيداً عن أي حزب أو ائتلاف ثوري أو كيان ثوري قادر على إحداث حراك وتغيير حقيقي وضغط حقيقي لأنهم فعلياً ليس لهم أية مصلحة سواء التطلع إلى المستقبل والتمهيد إلى وطن يستطيعون أن يحيوا فيه كآدميين وكبني بشر.

ليلى الشبخلي: طيب في غمرة الاستقطاب الذي كنت تتحدث عنه إسلام اسمح لي أن أذهب إلى جو ستورك هنا، في غمرة هذا الاستقطاب يبدو أن الخاسر الأكبر من دفع

التمن الأكبر هو المجتمع المدني الذي يعتبر حزام أمان أي مجتمع ديمقراطي هذا الأمر يعني يضرب في الصميم إلى متى برأيك؟

جو ستورك: أعتقد أن الحل الأول يتمثل في أن تقوم الحكومة المصرية بأن تتراجع عن قانون التظاهر الذي أصدرته منذ أيام وأن يتم إعادة صياغته على نحو يسمح للناس بأن يتظاهروا بشكل سلمي وأن ترفع هذه الأحكام الغامضة التي تعني بإمكانية حظر المظاهرات وأن تتصرف ضد المدنيين، قضايا عامة من هذا القبيل تسمح لوزارة الداخلية بقراءتها بالطريقة التي تحلو لها، هذا القانون يجب رفضه والناس الذين تعرضوا إلى الاعتقال يجب إطلاق سراحهم بشكل فوري خلال ٢٤ ساعة الماضية فقط شاهدنا علاء عبد الفتاح وهو أحد الناشطين البارزين في المجتمع المدني يعتقل في منزله وذلك لتنظيمه لمظاهرة في يوم الخميس في واقع الأمر لم يكن أحد المنظمين لهذه المظاهرات إذن ما نشاهده هو أن وزارة الداخلية والحكومة الجديدة يستخدمان هذا القانون بصفته علة لمحاصرة أي نشاط لا يودونه أو أي من الناشطين الذين يسببون مشاكل لهم سواء كانوا يساريين أو إسلاميين أو علمانيين أو أيما كان توجههم هذا ما تقوم به هذه الحكومة بهذا القانون.

ليلى الشبخلي: ما زلنا إذن مع استطلاع أبعاد التطورات الميدانية والسياسية في مصر، نودع ضيفنا من واشنطن جو ستورك وهو مدير قسم شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش ونكمل معكم البرنامج ولكن بعد فاصل قصير نتابع انعكاسات تطبيق قانون التظاهر والملاحقات القضائية ضد النشطاء، في أمان الله.

[فاصل إعلاني]

ليلى الشبخلي: أهلاً بكم من جديد، محمد عادل من حركة ٦ أبريل في النهاية أنتم في الحركة أخذتم موقف عندما جاء أمر القبض على أحمد ماهر وأيضاً الآن اعتقل علاء عبد الفتاح يعني ألا يضرب هذا الأمر مبادئ حركتكم ليس أنتم فقط وإنما كل الحركات المدنية يضربها في مقتل؟

محمد عادل: يعني هو لا يضرب في مقتل لأن نحن كشباب الثورة معتمدين على أنفسنا بالأول وشغالين بشكل لا مركزي، اعتقال اثنين من الشباب أو اعتقال حتى ١٠٠ أو

٢٠٠ من حركة الشباب في الشارع هم يفكرون بشكل خاطئ أن اعتقال مجموعة أو فرد أو فردين ستفقد أنها تهدد حركة الشباب بالعكس جداً بعد اعتقالهم لأول مجموعة قدام مجلس الوزراء كانت المظاهرات بأضعاف في شارع طلعت حرب في ميدان طلعت حرب وكسرت قانون التظاهر اللي هم قالوا عليه ورحنا تظاهرننا قدام مجلس الوزراء في تحدي واضح لهم، وهم في الآخر لم يقدرنا أن يعملوا مع كل هذه الحشود حاجة، نحن شايفين أن التحدي الأساسي هو تحدي لدولة للظلم، لا ينفذ إنا نتكلم على دولة وهي ما فيش قواعد للأمن موجودة في الأساس بعدين تيجي الحكومة تتكلم إن إحنا مش قادرين نطبق في القانون، عندما تطبق القانون إحنا ليست عندنا مشكلة لأننا نحن نسعى لدولة القانون، ولكن هذا القانون عندما يجب أن يبنى عليه أن يبنى بقواعد ديمقراطية أهمها أنا لم يكن في برلمان يمنع عن طريقه المشاركة الاجتماعية من كل الأحزاب والقوى السياسية، أنا أتحدى الحكومة أنها تكون كلمت حزب الوفد حتى حزب المصريين الأحرار تكون كلمت حتى حزب الدستور حتى تكون كلمت حركة تمرد مش ستة ابريل ومش التيار المصري واللي هي القوى السياسية الموجودة في الشارع واللي لا تسكت على الأخطاء الديمقراطية.

سلطة الانقلاب والاعتقالات العشوائية للناشطين

ليلى الشبخلي: ولكن ربما السؤال يعني إلى أي حد مثلاً الاعتقالات هذه ستغير من إستراتيجيتكم وخصوصاً من مواقفكم تصبح أكثر وضوحاً مثلاً بالنسبة فيما يتعلق بالانقلاب؟

محمد عادل: أولاً الإستراتيجية لأن هو عاجز عن إقالة الحكومة بشكل كامل عاجز في قيادة هذا الوضع وتغيير الوضع بشكل كامل لأن الحكومة أصبحت لا تريد أن تشتغل معنا في أي شيء، وأصبحت لا تستطيع بناء الدولة، نحن وصلنا لحكومة عاجزة اللي هي ما تقدر تمشي خطوتين في الشارع هذا اللي نحن وصلنا له فأعتقد من خلال..

ليلى الشبخلي: لكن أنتم ألا تعترفون أن هذه الحكومة تتلقى أوامرها بشكل واضح من طرف يعني تؤيدونه؟

محمد عادل: طيب يعني إحنا أولاً لا نؤيد دولة عسكرية بأي شكل من الأشكال ما فيش

أي حد من اللي نزل بالشارع يؤيد دولة دينية أو يؤيد دولة عسكرية، فالوضع أن القوى السياسية الموجودة ومتجمعة في جبهة طريق الثورة بدأت تشتغل على هذا، وقالت وقتنا في ١٩ نوفمبر في ذكرى محمد محمود أن نحن النهاردة إن عدتم عدنا ونحن النهاردة رجعنا لكم الشارع وندي رسالة تحذير لكم بشكل واضح، لكن نحن هنا لازم نشير إلى معركة ثانية موجودة تشتغل في الشارع الحقيقة أن نحن شايفين أن القوى الموجودة دي الوقت القوى السياسية الموجودة دي الوقت يتم جرها لخندق معين، الخندق دوت نفس الخندق ينجر له الحكومة المصرية يعني أنا عايز أقول لك الذي أشار على الحكومة المصرية بأن تمرر قانون التظاهر، قانون التظاهر بهذا الشكل هو يريد بالآخر إسقاط كل الحكومة لأنه هو شايفها حكومة عاجزة وعايز يورطها بمزيد من المشاكل.

ليلى الشبخلي: خيلنا نسال إسلام لطفي في هذه النقطة يعني هل ترى فعلاً أن إقالة الحكومة هذا المطلب تراه ممكن أن يشكل أو يمثل أرضية ممكن أن تنطلقوا منها أرضية مشتركة لهذه الفصائل التي تخرج للتظاهر اليوم وتكون بديل ربما عن الاستمرار في التظاهر؟

إسلام لطفي: أنا أظن التظاهر مستمر وبقي له خمس شهور وبدأ يعزز حالياً في الشارع بعد قانون التظاهر، هو له علاقة بالانقلاب العسكري اللي حصل في مصر بحيث أظن أن الأرضية التي يقف عليها الجميع هي إسقاط الانقلاب ومنع إقامة دولة عسكرية في مصر وإقامة دولة مدنية ديمقراطية..

ليلى الشبخلي: لكن لا بد من نقطة بداية ألا توافق أنه لا بد من نقطة ربما في هذه المرحلة يعني ربما تكون خطوة باتجاه تحقيق مطالب ومكاسب من الآخر؟

إسلام لطفي: نعم بُصي الإشكالية هي الحكومة آه سيئة وكأنها لم تكن هذا نحن متفقين عليه، ولكن هي الفكرة هل الحكومة تجتهد وتطلع الحاجات الخاطئة هذه ولا هي الحكومة تؤمر فتطيع، نحن عندنا نظام عسكري حالياً النظام العسكري هذا يعرف المناقشة يعرف أنه يصدر الأوامر ويجب على الأفراد التابعين له أن يطيعوا الأوامر وإلا يصبحوا خونة كويس ومخالفين لأوامر القادة أثناء المعركة، فهي هذه الـ Mentality اللي بتحكم، وهذه طريقة عمل العسكر أنه يصدر أمراً فالأمر لازم أنه يُنفذ، فنحن لما بجي يبقى عندنا نظام عسكري وتجيء حكومة الببلاوي نشيل الببلاوي

سيأتي س ص أو ع وسيظل نفس الموضوع لأن العسكر يتحكموا فيه فمش نوصل لأي حاجة وسنظل بهذا، فنحن دي الوقت المفروض نصل إلى رأس الحية ونعالج الداء وليس الأعراض، الداء هو عسكرة الدولة يجب أن تنتهي عسكرة الدولة ويجب أن يكون هناك حياة ديمقراطية سليمة، الحياة الديمقراطية تأتي أولاً عبر كسر هذا الانقلاب كويس والعودة مرة أخرى إلى مسار ديمقراطي واضح ينطبق على الجميع لو نحن الحكومة هذه لو الحكومة..

ليلى الشبخلي: محمد سطوحى، سامحنى إسلام ساقاطعك هنا سامحنى ساقاطعك لأن فقط حتى أترك فرصة لمحمد السطوحى أيضاً يدخل فى هذه النقطة برأىك الأمور لم تصل إلى هذا الحد..

إسلام لطفى: بس عايز أبين حاجة صغيرة.

ليلى الشبخلي: طيب أكمل فكرتك بس بشكل سريع حتى نسمع رأى محمد السطوحى.

إسلام لطفى: أه لو الحكومة هذه تجيء عبر توافق القوى الوطنية تمام تعلن أنها ستشكل حكومة بعيداً عن المجلس العسكري وبعيداً عن السيسي وبعيداً عن عدلى منصور كويس نقدر نتكلم إن نحن أه لا أتكلم عن حكومة منى أنا بتكلم داخل مصر أنه يحصل توافق بين القوى الوطنية على حكومة وطنية وتقول أن هي مفوض لها الصلاحيات والسلطات وتبدأ هي تدير وتؤسس لعملية الانتقال الديمقراطي عبر انتخابات برلمانية ورئاسية وتعديلات دستور وما إلى ذلك ولكن ستجىء حكومة ثانية معينة من السيسي لا مش منطقي.

ليلى الشبخلي: إذن هذه تعتبر فعلاً نقطة تحول أنه يكون هناك توافق من ثم يتم التنازل عن المطلب وتكون خطوة انطلاق.

إسلام لطفى: أه توافق سياسي وطنى وليس حكومة معينة أخرى من منصور أو من السيسي..

ليلى الشبخلي: محمد السطوحى تعليقك؟

محمد السطوحى: هل هذا السؤال لي؟

ليلي الشبخلي: هل يجد صدى برأيك هذا الكلام؟

محمد السطوحى: الو..

ليلي الشبخلي: محمد لا أدري إذا كنت سمعت ما قاله إسلام لطفي قبل قليل؟

محمد السطوحى: أبوه سمعتك دي الوقت..

ليلي الشبخلي: أنا أسألك هل فعلاً هل هذا الكلام ممكن أن يجد صدى؟

محمد السطوحى: شوفي هو كلام الأستاذ إسلام فيه بعض الإشكالية التي أراها الآن في مصر وهو أنها لغة استقطابية حادة أنه إما أبيض أو أسود إمّا مع أو على، طبعاً القضية ليست قضية حكومة الببلاوي لكن نحن دائماً ما نغير الأشخاص عندما نريد تغيير السياسات رغم أن هؤلاء الأشخاص ربما لا يكونوا مرتبطين أساساً بهذه السياسات لكنها تعطي فرصة لتغيير السياسات عندما تكون مرفوضة شعبية، كان هذا هو السيناريو المتبع دائماً ليس الآن ولكن على مدى عقود طويلة مضت، القضية ليست في الببلاوي وليست حكومة الببلاوي أتفق على ذلك لكنها قضية افتقاد رؤية سياسية قادرة على الخروج بالبلد من أزمتها الآن، لا توجد إلا الرؤية الأمنية على اعتبار أنه من الممكن السيطرة على الشارع والتحكم في كل المعارضة أياً كانت بدأت مع الإخوان المسلمين هم يتجهون الآن إلى بعض القوى السياسية الشبابية التي كانت ولم تكن أساساً معهم على مدى الفترة الماضية لكن كان هناك نوع من التوافق بينها على العدو المشترك وهو الإخوان، الآن الوضع تغير نسبياً وبدأ يحدث نوع من الانفصال فيما بينهم هذا لا يعني بالمناسبة أنه هؤلاء الشباب سيتفقون مع الإخوان وأنا أتصور أنه القضية أيضاً أن الإخوان عليهم أن يخرجوا من حالة الاستقطاب الحادة التي يضعون فيها المجتمع المصري الآن، هم جزء من هذه المشكلة وهم الذين يعطون السلطات المصرية المبرر لاتخاذ المزيد من الخطوات الإجرائية غير الديمقراطية التي نراها الآن لأن كل خطواتهم يبررونها بأننا نريد أن محاربة إرهاب الإخوان، عليهم أن يدركوا أنهم جزء من هذه المشكلة.

ليلي الشبخلي: ولكن محمد ألا ترى أيضاً أنّ الحكومة هي التي أيضاً تعطي المبرر صحيح يعني هذه نقطة ممكن أن نتفق عليها ولكن أيضاً في المقابل الحكومة في

الخطوات التي تتخذها أيضاً تعطي المبرر لقوى جديدة من المجتمع لتغير موقفها وهذا ما ذكرناه أكثر من مرة خلال هذه الحلقة يعني هناك لهجة جديدة بدأنا نسمعها ما كنا نسمعها قبل أيام فقط، الآن نسمع أشخاص يتحدثون بطريقة لم نكن نسمعها من قبل؟

محمد السطوحى: يعني هذا كلام مضبوط، لكن ما أذكره أنه هو دائماً السلطة ستكون دائماً هي موضع الانتقاد وعندما خرج الإخوان من السلطة بكل الرفض الذي كان لهم أن يخرجوا من السلطة سوف تتجه الآن مشاعر الغضب والحنق والرفض والإحساس بالاضطهاد إلى آخره ضد السلطات القائمة أياً كانت لكن هذا لا يعني بالمناسبة أنه الإخوان المسلمين يستمروا في سياساتهم الحالية، لأنه أنا في اعتقادي هم يعطون المبرر للسلطات المصرية لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية بحجة محاربتهم، عليهم أن يتبنوا سياسات أكثر توافقية أيضاً مجرد الحديث عن أنه لا بد من عودة مرسي وعودة البرلمان وعودة الدستور وكل هذا الكلام يعني أعتقد أنه يعني لم يعد هناك مجال لهذا الحديث، ويجب أن يكون هناك لغة خطاب أخرى من الإخوان المسلمين إذا كانوا يريدون ليس فقط العودة إلى العملية السياسية ولكن مساعدة هذا البلد على..

ليلى الشبخلي: ولكن سمعت الآن لغة جديدة، يتحدث إسلام لطفي عن توافق سياسي على حكومة جديدة يعني هذا أيضاً كلام ربما لم نسمعه من قبل..

محمد السطوحى: إسلام لطفي ليس هو الإخوان المسلمين..

ليلى الشبخلي: ولكن إسلام لطفي يمثل جهة ويعبر عن مزاج معين موجود، وهذا المزاج لم يكن يقول هذا الكلام قبل أيام فقط، هذا أيضاً لكي نعطي لكل حق حقه يعني كما غيرت أنت موقفك قبل قليل وقلت كلاماً لم نكن نسمعه منك من قبل، إسلام لطفي يقول الآن كلام جديد ربما هذه تكون بداية تغيير في المشهد، ربما أعود إلى محمد عادل هنا في النهاية البلد مقبلة على انتخابات وما حصل اليوم وما يحصل إلى أي حد يختبر كل الأطراف ويعدها لهذه المرحلة الدقيقة والحساسة جداً؟

محمد عادل: مرحلة الاستفتاء على الدستور أعتقد أنها ستكون معركة كبيرة جداً مش سنقدر نخرج فيها إلا إذا كان في توافق حول حكومة تقدر أن تدير هذا الاستفتاء وخاصة الحكومة دي الوقت حكومة هشة في الآخر، المطلوب من كل القوى الثورية

إن هي تقعد كلها مع بعض تقدر تنسق إليه الوضع خاصة في الاستفتاء، وخاصة أن لجنة الخمسين نسخة صادرة من الدستور تتضمن المحاكمات العسكرية وطلع أحد قادة المجلس العسكري أو رئيس القضاء العسكري يبرر تضمن هذه النقطة في الدستور يعني النقطة التي نتكلم فيها أعتقد أننا محتاجين البناء، والتي نتكلم عليه هو البناء السياسي بعيدا عن الحكومة وخاصة أن الحكومة بعيدة كل البعد عن كل الأحزاب السياسية وكل المجموعات السياسية مش بس عن المجموعات الشبابية كمان هي بعيدة عن المجموعات زي حزب مصر الديمقراطي حزب الدستور، اللي هم يعتبروا جزء من السلطة الموجودة حاليا، ونحن نشير أننا لا نقدر أن نتحرك إلا إذا كان في ضغط شبابي طلابي يتم اللي هو بالحقيقة هو البناء الحقيقي، وهو الرهان الحقيقي في الشارع إن الشباب قادرين أنهم يحركوا الموضوع لقدام وقادرين أنهم يجبروا الحكومة الموجودة دي الوقت على إطاعة العملية الديمقراطية والالتزام بالعملية الديمقراطية والالتزام بالقانون وبالإعلان الدستوري وليس إحنا نطلع قوانين مخالفة للدستور بحجة محاربة جماعة الإخوان المسلمين نحن عايزين نتكلم أكثر ترسيخ إذا كان الإخوان خالفوا الديمقراطية زي ما كنا نقول فإحنا مش عايزين نخالف الديمقراطية زيهم ونخطأ نفس أخطائهم، علينا نحن نبني بناء ديمقراطي حقيقي يسمح للجميع أن هو يكون قادر في التعايش تحت دولة مدنية مش دولة تتجه لتكون فاشية سواء ضد الإخوان سواء ضد الحركات الشبابية بكرة تكون ضد الشيوعيين وضد الدولة ذات نفسها لنصل للوقت اللي إحنا نلاقي أن الدولة تذبج كل القوى السياسية اللي موجودة مش رح يبقى لنا غير شوية الوزراء يحكموا أنفسهم في الآخر هذا واضح إنا إحنا رح نصل له في النهاية يعني..

الاستحقاق الانتخابي ودرجة الاستعداد له

ليلى الشبخلي: طيب يعني ربما نفس السؤال أوجه لإسلام لطفي فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة ودرجة الاستعداد على ضوء ما يجري اليوم في مصر؟

إسلام لطفي: يعني شخصيا بقول مش رح يبقى في انتخابات مقبلة أنا لا أتخيل بأن بلد يسيل فيها الدم بشكل يومي تمام، وفيها عدد دي الوقت يربو على ١٥ ألف مسجون سياسي، الطيف السياسي كله في حالة اضطراب وغلجان تمام، القوى المحافظة والدينية وعندنا شباب الثورة كويس وحتى أحزاب المعارضة حاسة اللي شاركت في ٦/٣٠

حاسة بخديعة وإقصاء، من الذي سيدخل الانتخابات؟ فلول الحزب الوطني ما هو خلاص مش مشكلة مش محتاجين نعمل انتخابات يعينوهم زي ما بعينوا كل الناس، أنا شخصيا عندي قناعة حتى هذا الدستور لن يسمح للانقلاب العسكري بتمريره هو مجرد إلهاء وراح نشوف خلافات في اللجنة في الوقت المقبل، وفي الآخر سيتم حل هذه اللجنة لأنها هي بالفعل في ذريعة قانونية إن هي كان المفروض تنجز عملها خلال شهرين ولم تنجز هذا العمل فبالتالي سيطلع حد عبقرى في الفترة القادمة من التذرية اللطاف الموجودين في مصر وسيقول أن هي لا ينفع أن تطلع دستور بعد انتهاء الفترة الموجودة في الإعلان الدستوري، فهذه يحلوها ويعملوا لجنة ثانية ونظل هكذا لأن الوضع لا يسمح في انتخابات لأن الداخلية لا تعرف أن تسيطر على انتخابات ولا الناس ستقبل أن الداخلية تكون موجودة في عملية انتخابية تمام، ولا القضاة حاليا يقدروا يدخلوا ويجازفوا بالإضافة أنهم طلغوا قرار بالموظفين الإداريين، عدلى منصور طلغ قرارا من حوالي شهر ونصف بأن الموظفين الإداريين يشرفوا على الانتخابات والاستعانة بآخرين من خارج الجهاز الإدارى للدولة فبالتالي هي ستبقى عملية تزوير مكتملة الأركان، أنا بقول أن الاضطراب الموجود والعقلية التي تحكم مصر لن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى انتخابات وأظن تصريح وزير خارجية الانقلاب نبيل فهمى بمواعيد الانتخابات بقى حاجة مش مدروسة وهو كان مجرد رد على تسريبات من الإتحاد الأوروبي أن الأزمة في مصر لازم تنتهي بأسرع وقت وقبل شهر مارس فهو أحب أنه يعمل نوع من أنواع المغازلة للأطراف الأوروبية ويقول لهم لا اطمئنوا رح نخلص الموضوع قبل مارس، ولكن انتخابات حقيقة واستفتاء حقيقي في ظل هذا الوضع المضطرب أنا أظن أنه نوع من أنواع المزاح الثقيل.

ليلى الشبخلى: مُزاح ثقيل من وجهة نظرك محمد السطوحى ما رأيك؟

محمد السطوحى: يعني أنا قرأت بعض التصريحات لما يُوصف بمصادر عسكرية في جريدة الشروق أظن بالأمس وكانت تتحدث عن تأجيل حتى الانتخابات الرئاسية باعتبار أن الأوضاع في مصر الآن ربما لا تحتل هذا الأمر وهذا شيء محتمل بالتأكيد أنه يتم تأجيل كل هذه العمليات الانتخابية والاستحقاقات الانتخابية لأنه بالفعل القضية ليست في إجراء انتخابات القضية هي في عودة الاستقرار عودة نوع من التوافق السياسي على شيء ما أي كان هذا التوافق، هؤلاء الذين يتحدثون بلغة

استئصاليه أو حزب افرم يا سيسي أو حزب المفرفة كما أسميه يعني عليهم أن يدركوا يعني إذا كنتم قادرين على أن تصلوا إلى هذا الحل الأمني وأن تعيدوا بالفعل الاستقرار إلى البلد باستخدام هذه الوسائل يعني Good luck لكن أنا أقول هذا لن يجدي بالنسبة لمصر لأنه إذا كان رئيس الاستخبارات المصرية اللواء محمد التهامي يقول لواشنطن بوست أن هناك ٨٠٠ ألف عضو في الإخوان المسلمين بالإضافة إلى الملايين الأخرى المتعاطفة معهم ماذا ستفعلون بكل هؤلاء؟ هناك من يقولون بأن تتحول الإخوان المسلمين إلى منظمة إرهابية كيف ستتعاملون مع من ينضمون إليها أو يتعاملون معها؟ هل ستضعونهم في المعتقلات باعتبارهم إرهابيين؟ هل ستفعلون ذلك معهم باعتبارهم إرهابيين. يعني هل هذا هو الحل الأمني الذي من الممكن أن نصل إليه؟ يجب أن يكون هناك رؤية سياسية يعني للأسف هناك لغة ديماغوغية ليست لها إبعاد سياسية ليست لها رؤية دولية للعلاقات الدولية الآن حتى رؤية اقتصادية إذا كانت الإخوان المسلمون منظمة دولية كيف ستتعاملون مع الأموال التي تذهب منها وإليها؟ يعني الولايات المتحدة غير قادرة على التحكم حتى الآن في الأموال التي تذهب إلى القاعدة، ماذا ستفعلون مع منظمة كبرى كإخوان؟

أيلي الشبخلي: شكرا جزيلاً لك محمد السطوحى من واشنطن المحلل السياسي شكرا لك، وشكرا للناشط السياسي أيضاً إسلام لطفي من لندن ولمحمد عادل القيادي في ٦ إبريل كان معنا على الهاتف من القاهرة وشكرا لكم، إذن كان يوماً جديداً أختبر فيه كل أطراف المشهد المصري رغم الاختلاف في معظم التقديرات والتصورات إلا أن الجميع يُقر على الأقل بشيء بأن مصر تعيش هشاشة أمنية وسياسية واجتماعية غير مسبوقة ستجعل كل حديث عن المستقبل أمراً قابلاً للنقاش، بهذا ننهي الحلقة في أمان الله.